

عن ارادتها استعمالها بآثارها في العلاقة في المصدر في غير الى
اذ استعمال المشتق بمعنى المشتق بتعبئة المصدر وجوز في فتح
التلخيص ان يكون نطق في نطق الحال مجازاً مرسلاً عن ذلك
باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق فانهم يريدون ان بين علاقة
المجازين بمعنى المصدرين دون الفعلين ويشعر ذلك باعتبار
العلاقة بين المصدرين اولاً وفيه بحث لانه ينه عن العلاقة
باعتبار بعض اجزاء مع الفعل دون كل اجزاء وانكر التبعية السككية
قدم المفعول لانه من وضع النظم موضع الضمير كان الالتباس فوضعه
مواضع الضمير لان الضمير كان متصلاً واجب التقديم على الفعل لعدم
تخذا الاتصال فحفظه فانه ثلثة جلية قد وقفنا لاستزاجها
ووجهها الى الكنية لا يرد نفسها الى الكنية بل يجعل قرينتها كنية
ويرد نفسها الى التخييلية ولما كان المقصود منها قال كما
ستعرفه لغير بيانها فان قلت لا وجه لان مجاز التبعية احتمال
اخر اجها عن كونها متقابلة اذا احتج كونها مكنية لا يدفع
احتمال تبعية قلت يرد عدم كونها تابعه لا اعتبار

لا اعتبار لتعبئة اخرى والاحتمال المرجوح منكر عند ذوى
العقول الرشيدة ونسبه فيما بعد على كونه الانكار انكاراً مبنياً
على التخييل لا على البطالة لو كانت ذات نسبة الفرية الثالثة
ذهب السككي الى انه ان كان المستعار له متحققاً حساً وعقلاً
فالاستعارة تحقيقة كونه المستعار له متحققاً متيقناً والا
فتخييلية لبناء المستعارة على التوقع والتخييل وهذا لا بد منه
ما ذكره السككي والا فالقسمة التي تستفاد من كماله لا
تحقيقة وتخييلية ومحمولها ولما كان المحمل فيها لا يخرج
منها جعل مال القسمة الانحصار في الحقيقة والتخييلية
وانما قال واستكشف الحقيقة اشارة الى ما سيذكر من
انها القرينة لا استعارة الكنية كما في اظفار المنية فان الاظفار
استعملت في ام تخييل وتوقعت في المنية تشبهه بالاظفار
بعد تشبهها بالسبع وتشابهها منزلة لها واحالة على ما سياتي
من تشبهها بان تعسف لان القرينة حاصلة بمجرد اثبات
الاظفار الحقيقية لها مجازاً فتوجه صورة تشبهه بالاظفار